

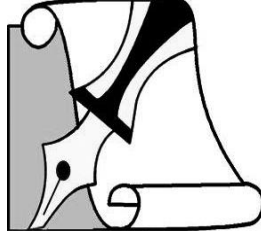


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

محددات الأمن القومي الإسرائيلي في المرحلة الراهنة

١ - مدخل:

تتضمّن الدلالة العامة لمصطلح الأمن القومي، مجموعة التدابير والاحتياطات، النظرية والعملية، الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما لتكريس سيادتها الوطنية على أراضيها الإقليمية ومسالحتها الداخلية والخارجية المرتبطة ببنائها القومي والثقافي الخاص. وبالنسبة لكيان العدو يتصدّر موضوع الأمن القومي قائمة الأهداف الإستراتيجية الرئيسة، حيث يتم تحليل الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذا الموضوع لدى المختصين الصهاينة من منطلق كونها تشكّل مرادفاً لوجود الدولة نفسه أو انتقائه. وهذا يعني بحسب رأيهم حتمية أخذ المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية بعين الاعتبار، على ضوء العوامل الديموغرافية والاقتصادية والجيوسياسية والجيوسراتيجية المحيطة بالكيان.

الملاحظ أنّ ثمة عوامل كثيرة ومتعدّدة أسهمت بصورة أو بأخرى في خلق المناخ الأمني المعقّد المحيط بـ"إسرائيل"، من بينها الصعوبات التي واجهتها لتأمين بيئة تحفظ لها أمنها ووجودها ومستقبلها على ضوء تاريخها الطويل من الحروب والإعتداءات والمنازعات التي افتعلتها وفرضتها على امتداد المنطقة، ومن أجل ذلك بقي هاجس الأمن باستمرار عنصراً حاسماً وحاضراً بقوة في سياساتها الداخليّة والخارجيّة.

الجدير بالذكر أنّ قواعد ونظريات الأمن القومي الإسرائيلي، هي في تطوّر دائم بناءً على إدراك القيادة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، بأنّه من الصعب المحافظة على نظريات ثابتة في هذا الخصوص، لا سيّما في ظل مضامين الأيديولوجيا الصهيونية ذات الطبيعة الدينية- الوظيفية التي تتمحور حول التوسع والسيطرة. وفي هذا المجال يعتبر الباحث الإسرائيلي تسفي شور أن: "الوضع الدفاعي لدولة إسرائيل يختلف عن وضع معظم أمم العالم، من حيث أنّ التهديد العسكري المستمر، منذ إقامتها يضع أمامها مشكلة وجود أساسية، ويلزمها بإقامة قوة عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له". بالتالي فـ"إسرائيل" من حيث نشوؤها هي كيان عسكري اسبرطي إحلالي في حالة استنفار عدواني دائم مع جيرانه انطلاقاً من أكذوبة

أن فلسطين أو (أرض إسرائيل)، بالمصطلح التلمودي الأوسع، هي أرض بلا شعب، وإذا وجد هذا الشعب فلا بد أن يغيب ويلغى. بتعبير آخر إن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من إنكار الزمان والمكان العربيين، لاسيما على المستوى الفلسطيني.

٢- تطور المفهوم:

لقد أتاح تبني الدولة العبرية الاستراتيجية الهجومية، معالجة نقاط ضعفها الجيوسياسية والتعويض عنها ببناء جيش مبادر ومتحرك، قادر على نقل المعركة، خلال وقتٍ وجيز، إلى أرض الخصم. وبرهنت حروب الجيش الإسرائيلي عن جدوى استراتيجيته العسكرية، التي تحتل مساحة واسعة من الإستراتيجية العليا للدولة، المسكونة بهاجس الأمن، محققاً عبرها، تفوقاً نوعياً في أغلب منازلاته ضدّ الجيوش العربية. وكان دائماً يضع نصب عينيه، ضرورة حسم الحرب بالسرعة القصوى، لأنه بحسب وصف الكاتب الفرنسي جاك بينودي: "جيش طويل الباع، لكنّه قصير النفس". ومرّد قصر النفس يعود إلى خصائص الكيان الصهيوني التي حولته إلى مجتمع إسبارطي جميع أفراده محاربون، ليتناسق مع شعار، مؤسس الكيان، ديفيد بن غوريون كل الشعب جيش و"إسرائيل" جيش له دولة.

لقد وضع دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء إسرائيلي، الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلية، على قاعدتي "نكون أو لا نكون" و"أنا أقاتل إذن أنا موجود"، وذلك على اعتبار أن الكيان يتعرض "لتهديد مستمر" كأقلية يهودية في مواجهة أكثرية عربية. ثم طوّرت القيادات الإسرائيلية السياسية والعسكرية والأمنية المتعاقبة هذه الفرضيات بما يتناسب مع الأخطار والتحديات التي تفرضها موازين القوى المتحوّلة في المنطقة والعالم. في المقابل تطوّر مفهوم الأمن القومي لكيان الاحتلال انطلاقاً من نظرية ما يسمّى "الحدود الآمنة"، التي هي نظرية تبريرية لتغطية جريمة الاحتلال بذرائع أمنية. وهذه النظرية تبلورت بعد حرب عام ١٩٦٧، وتقوم على قاعدة تأمين "حدود يمكن الدفاع عنها من دون اللجوء إلى حرب وقائية". لكن حرب عام ١٩٧٣ أكدت فشل هذه النظرية المرتبطة بقضم الأرض وضمّها، ممّا استدعى تكوين نظرية جديدة هي نظرية "ذريعة الحرب" التي يتبنّى العدو بموجبها إستراتيجية الحرب الوقائية التي تستوجب منه توجيه ضربات استباقية للخصوم في حال تعرّضه لتهديد خارجي افتراضي مثل قيامه بضرب المفاعل النووي العراقي (اوزيراك) في

الثمانينات وضرب مصنع اليرموك في السودان وضرب مراكز الأبحاث العلمية في سوريا وضرب شحنات الأسلحة المخصصة للمقاومة اللبنانية والتهديد بضرب المنشآت النووية أو الصاروخية الإيرانية الخ ... وهذا الاستعداد لاستخدام "القوة الضاربة" إنما يرمي إلى تكوين عامل ردع ومنعة لحماية الكيان الغاصب، ومنع الدول المُعادية له من محاولة القيام بأي عمل عسكري ضده. وقد بنيت هذه النظرية على ثلاثية الردع والإنذار المبكر والحسم. من ناحية أخرى عمل العدو الإسرائيلي لتنفيذ غاياته وأهدافه القومية من خلال إستراتيجية ذات مستويين، مستوى أعلى يطلق عليه (الخطة الكبرى) المتوسطة والبعيدة المدى، ومستوى أدنى يعالج ما يسمى (مشاكل الأمن الجاري). وترسم الخطة الكبرى إستراتيجية تدرجية لتحقيق الغايات والأهداف العليا بعيدة المدى، طبقاً لمراحل زمنية خمسية أو عشرية. أما إستراتيجية معالجة (مشاكل الأمن الجاري) فهي ترسم أسلوب التعامل لتأمين الدولة في كيانها الحالي، وما تحتلّه من أراض عربية، من خلال مواجهة مشاكلها الأمنية الطارئة. وتدخل في المخططات المرحلية للخطة الكبرى الأهداف التالية:

أ- العمل على استكمال فرض شرعية الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على شعوب المنطقة بكل السبل المتاحة. الأمر الذي يتّضح من خلال تصريح الرئيس الإسرائيلي الراحل شمعون بيريس عام ١٩٩٤ حين قال: "لقد قادت مصر العرب لمدة ٥٠ عاما و لم تحقق التقدم المطلوب، فليجرب العرب قيادة إسرائيل للمنطقة ليعرفوا الفرق".

ب- تأمين المجال الحيوي للكيان، الذي يحقّق له مستلزماته الجيوسياسية والجيواستراتيجية على حساب الأرض والحقوق والخيرات العربية.

ج- استمرار العمل على جذب الجزء الأكبر، من يهود العالم، للهجرة إلى الكيان.

د- ضمان استمرار التفوق الحضاري للكيان الغاصب في منطقة الشرق الأوسط، وجعلها الدولة المركزية الفعالة دائماً في المنطقة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً.

هـ- المحافظة على التحالف الاستراتيجي الوثيق، مع إحدى الدول العظمى (الولايات المتحدة حالياً).

إن هذه الأهداف ستبقى ثابتة في مكونات معادلة الأمن القومي الإسرائيلي، وإنما تتغير الوسائل التي يمكن أن تتحقق بها، ارتباطاً بالظروف والمؤثرات الدولية والمحلية. ففي الوقت الحالي تقوم المعادلة الاستراتيجية الصهيونية للتعامل مع العرب على تطبيق نظرية "الفوضى الخلاقة" التي ابتدعتها إدارة الرئيس بوش الابن ووزيرة خارجيته كوندوليسا رايس، والساعية إلى تكريس حالة التجزئة في الوطن العربي وتعميقها باتجاه مزيد من الحروب الأهلية وتفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وذلك باستغلال مشاكل الأقليات التي تدعو إلى الانفصال والاستقلال ورفع الضيم، مما يسهل عملية فرض الوجود الصهيوني والشروط الصهيونية وهذا من خلال ترسيخ المحددات الحيوية لأمن العدو القومي التي يجري دائماً التمسك والتشبث بها ومراعاتها ومن أبرزها:

أ - بذل كل جهد مستطاع للمحافظة على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام العالمي، ذلك أن صورة الولايات المتحدة الواهنة والمستنكفة عن التورطات الخارجية، إلى جانب التوتر الذي ساد بين إدارة أوباما السابقة وحكومة ننتياهو، انعكست سلباً على هيبة وقوة "إسرائيل"، التي ترى أنه لا بد لها من أن تتمتع بعلاقة إستراتيجية قوية ومميزة مع واشنطن الى جانب البحث عن قوى عظمى رديفة بديلة للاستناد إليها على المدى البعيد في إطار النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

ب - تعزيز نظام الشراكة الإسرائيلي مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناطو).

ج - دعم الوجود الإسرائيلي في إفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز.

د - السعي لعدم تعرّض "إسرائيل" لأي ضغوط دولية، تحدّ من تنفيذ أهدافها الإستراتيجية القومية التي إنما تتحقّق بناءً على تصفية القضايا الإقليمية طبقاً للأمر الواقع المفروض ميدانياً لصالحها والابتعاد عن استدراج أي حلّ خارجي للصراع الإقليمي والتحوّل فقط إلى مجرد إدارته خاصة لناحية تصفية القضية الفلسطينية.

هـ - ضمان بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل "حدود آمنة" معترف بها دولياً، وفي ظلّ تفوق حضاري، وعلاقات عميقة مع جيرانها العرب المتعاطفين معها ودول الجوار الجغرافي الأخرى، وبما يؤمّن

سيادتها على المنطقة سياسياً واقتصادياً، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة وفاعلة مجاورة لكيانها، ويضع السلطة الذاتية الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي تحت الهيمنة الإسرائيلية المباشرة عسكرياً، وغير المباشرة سياسياً واقتصادياً.

لم ينجح عرب التسوية أو عرب الاعتدال كما يسمّون أنفسهم، بإقناع "إسرائيل" بالتخلي عن مفاهيمها العدوانية المتأصلة أو تعديلها. ولم يستطيعوا نزع ذريعة الأمن التي طالما استخدمتها كمبرر للهروب من استحقاقات التسوية وحولتها إلى مبرر لشنّ العديد من الحروب التوسّعية والمشاريع الاستيطانية. فهي شنت منذ نشأتها حتى عام ٢٠١٤، تسعة حروب بدءاً بحرب ١٩٤٨، مروراً بحرب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢، وحتى حرب تموز ٢٠٠٦ وحروب غزة ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤. وبرغم التطوّرات التي أنتجتها عملية التسوية منذ كامب دايفد ١٩٧٨ وبرغم النتائج الخطيرة لحرب الخليج الثانية ١٩٩١ على الصعيدين الإقليمي والدولي وما خلفته من نتائج لصالحها، إحداها الإخلال بالتوازن العسكري بينها وبين العرب بعد تدمير البنية العسكرية العراقية بأكملها، فإنّها، في نظرها، لم تتغيّر شيئاً من مستوى التهديد الموجّه لأمنها. وفي تصريحات لافتة، أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى أنّه قلق على "تمكين إسرائيل من الاحتفال بذكرى تأسيسها، بعد ثلاثين عاماً". فبرأيه "على مدى ٨٠ عاماً نجح الحشمونائيم في الخروج من وضع صعب جداً... علينا أن نتعهد بأن تحتفل إسرائيل بمئويتها". وقد صُنع الضيوف المدعوون إلى ندوة "التناخ" (كتاب التوراة) في منزل نتنياهو. إذ إن حضورهم كان ضمن ما يفترض أنه "احتفالية" على هامش عيد "العُرش"، ليجدوا رئيس حكومتهم قلقاً من إمكانية أن تستمر "إسرائيل" حتى ثلاثة عقود أخرى مقبلة!

وكلام نتنياهو هذا كشفت عنه صحيفة "هآرتس" مشيرةً إلى أنه جاء بُعيد خطاب الأمين العام لحزب الله، سماحة السيد حسن نصرالله، في ذكرى عاشوراء الأخيرة العام الماضي، وفيه خاطب اليهود في "إسرائيل" والعالم، قائلاً إن "الحركة الصهيونية استغلّت اليهودية واليهود من أجل إقامة مشروع احتلالي في فلسطين والمنطقة خدمةً للإنكليز والسياسات الأميركية".

لقد كان كلام رئيس الوزراء ممزوجاً بالمبررات والذرائع الدينية حيث قال بوضوح: "لا وجود يهودياً من دون التناخ - التوراة. هذا (التناخ) هو القاعدة الرئيسة والعليا بالنسبة إلينا، وهم يحاولون تحطيمه"، محذراً من

أنه "يتعين على (دولة إسرائيل) الاستعداد منذ هذه اللحظة لكل التهديدات التي تشكل خطراً على وجودها، وذلك كي تتمكن من الاحتفال بعيد استقلالها المئة بعد ثلاثة عقود".

ضمن الندوة التي استضافها نتنياهو وعقيلته سارة، شدّد على أن "مملكة الحشمونائيم (المكابيين) نجحت في الاستمرار لـ ٨٠ عاماً فقط، وأنه يعمل بجهد من أجل أن تنجح إسرائيل في ذلك، وصولاً إلى مئوية استقلالها". الحاضرون أوضحوا أن "مسألة بقاء إسرائيل تشغل باله (نتنياهو) ومزاجه يعبر عن ذلك في هذه الأيام". لكن ربط نتنياهو بين "إسرائيل" ومملكة الحشمونائيم لم يكن عبثاً، فالصهاينة وعموم اليهود ينظرون إلى الحشمونية (الاسم الآخر للمكابية - نسبة إلى يهودا المكابي) على أنها "استطاعت إشعال فتيل الثورة وتفعيل الروح العسكرية بين اليهود إبان حكم الدولة الرومانية السلوقية". إذ إن الهدف الرئيس الذي قامت من أجله "ثورة المكابيين في القرن الثاني قبل الميلاد هو الرغبة في عتق اليهود من الضغوط الفكرية، والتأثيرات الثقافية والدينية التي أرختها ظلال الحكم الهيلنستي". لكنهم ما إن انتصروا على ما اعتبر ظلماً بحقهم وخصوصاً في ممارسة الشعائر الدينية (لاحقاً أجازوا القتال في السبت الذي تحرمه التوراة) حتى باتوا مثل أعدائهم يستخدمون الأساليب الترهيبية نفسها، ويحتلون أراضي غيرهم ويطردون كل من هو غير يهودي من مناطق سيطرتهم. ونتيجة لذلك ظهرت جماعة "الفريسيين" التي حاربتها، وهي جماعة تستمد منها حركة ناطوري كارتا (حراس المدينة) جذورها (ترفض قيام دولة لليهود قبل مجيء المسيح). أمّا المملكة اليهودية الثانية (مملكة الحشمونيم) فكانت نهايتها على يد الإمبراطورية الرومانية، بعدما حكمت حوالي ٨٠ عاماً. وقد نقلت صحيفة "هآرتس" قول الحضور بالإشارة إلى أن "كلام نتنياهو حظي باهتمام كل من حضر، فقد كان شاداً وغير مألوف بالمقارنة مع النقاش الأكاديمي الذي دار بعيد الندوة". إذ قال إن "مسألة (وجودنا) ليست مفهومة ضمناً... ليست بديهية، سأعمل بجهد من أجل حماية الدولة والحفاظ عليها". وخلال الندوة قال نتنياهو، أيضاً، إنه "بإعادتنا لبناء السيادة اليهودية هنا في أرض إسرائيل كان هناك من يرتبط بعبارات النبي عاموس عن تأسيس وإقامة عرش ديفيد الساقطة، وحتى اليوم لا تزال المحاولات لإسقاط وإزالة (عريشتنا) جارية، وهي الآن حقيقة أكثر من أي وقت مضى". أمّا المناقشة الأكاديمية التي تلت الندوة، فقد خصّصت للحديث عن "دلالات عيد العرش، وأساليب التعامل مع هشاشة الحياة، والفروقات بين العرش المؤقتة، والبيت

الدائم والمستقر". إذ رأى نتنياهو، ربطاً بذلك، أن "اعتراف السلطة الفلسطينية بيهودية إسرائيل (كبيت دائم لليهود) هو شرط أساسي للسلام... نحن لسنا مهتمين بالمصالحة الوهمية، التي تتصالح فيها الفصائل الفلسطينية مع بعضها البعض على حساب وجودنا". وتابع: "نتوقع أن نرى ثلاثة أمور، وهي: الاعتراف بدولة إسرائيل، تفكيك الجناح العسكري لحماس وقطع العلاقات مع إيران التي تدعو إلى تدميرنا. هذه أمور أساسية، ونحن نقف عليها".

إلى ذلك، ردّ ديوان رئيس الوزراء على ما كشفته "هآرتس"، قائلاً إن "نتنياهو يكرّس معظم وقته للتفرّغ للمسائل الأمنية، بهدف ضمان أمن إسرائيل ووجودها... المعضلات الأمنية لم تنته بعد".

وباستضافة الزوجين نتنياهو للندوة الدينية على هامش عيد العرش، والتي عقدت على اسم والد سارة، شموئيل بن أرتسي، يكونان بذلك قد توجّعا العام التاسع على إحيائها. إذ كانت قد بدأت مع حكومة ديفيد بن غوريون حتى حكومة مناحيم بيغين، لتتوقف لاحقاً، ثم يعيد الزوجان استضافتها منذ تولي نتنياهو رئاسة الحكومة.

٣ - الأمن في المسح الاستراتيجي:

لقد أكّد المسح الاستراتيجي الإسرائيلي للعام ٢٠١٧ الذي أجراه معهد دراسات الأمن القومي أن حزب الله لا يزال التهديد الأمني التقليدي الأخطر بجانب القدرة النووية في أيدي دولة (إيران) تدعو إلى تدمير "إسرائيل"، لا سيما وأن حزب الله يمتلك صواريخ بعيدة المدى فتاكة ودقيقة، بالإضافة إلى الطائرات بدون طيار والقاذفات الهجومية، والصواريخ المتقدمة للدفاع الجوي الروسية الصنع. ولاحظ المعهد أنه على الرغم من أن الاتفاق النووي مع إيران يعطي "إسرائيل" متسعاً من الوقت في المدى القصير، لكنه يجعل طهران تحافظ على قدراتها التقليدية ويجعلها أكثر خطورة ممّا كانت عليه.

وجاءت حماس في الترتيب التالي من حيث المخاطر، واعتبرها التقرير الأمني منظمة ردع تعمل بالفعل على بناء القوة، وأنها الأكثر قدرة على إحداث حريق هائل في "إسرائيل".

إلى جانب ما تقدّم ترصد الدراسة عدداً من التطورات الإيجابية خلال العام الماضي، بما في ذلك "انخفاض التهديد العسكري التقليدي المباشر" على "إسرائيل" في السنوات الأخيرة. لكن أظهر تقدير "ميزان منعة إسرائيل" صورة بأئسة لفجوات آخذة في التوسع تتعلق ليس فقط بالفجوات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وإنما بشروخ وخلافات أساسية على صورة دولة "إسرائيل" في المستقبل: (أي إسرائيل نريد؟ خصوصاً في مجالي العلمنة والتدين) وعلى سلطة القانون فيها. وبالتالي فإن هذه الشروخ تهدد أسس الديمقراطية الصهيونية المزعومة وتضر بالمنعة القومية. وعلى الرغم من أي شيء فإنه عندما تريد "إسرائيل" معالجة هذه المشاكل فهي تمتلك بعض المرتكزات الأساسية التالية:

- ١- القوة العسكرية والاستقرار الأمني، والأداء السياسي والمناعة الاقتصادية البارزة، كل هذا يظهر على خلفية الأزمة الواضحة في دول الشرق الأوسط وفي الكثير من دول العالم.
- ٢- منظومة علاقات متطورة مع الإدارة الأمريكية، ورئيس متعاطف، تمتلك رؤية متطابقة معها حول معظم القضايا الاستراتيجية في الشرق الأوسط.
- ٣- علاقات جيدة مع روسيا وحوار فعال مع قيادتها.
- ٤- علاقات اقتصادية تنمو بسرعة مع دول عملاقة في آسيا مثل الصين والهند.
- ٥- شرق أوسط عربي مدرك لانتساع المصالح المشتركة بين دول "الاعتدال العربي" وبين "إسرائيل"، وللمزايا الكامنة في التعاون معها، ومن هنا الانفتاح المتعاطف أمام إمكانية الحوار، وتطوير العلاقات والتعاون المشترك، وإن كان ذلك بمستوى منخفض حتى الآن.
- ٦ - التوصل إلى اتفاق موازٍ بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية حول القضية النووية الإيرانية والمعركة ضد تعاضم قوة إيران وحلفائها في الشرق الأوسط، وخصوصاً في سوريا، كجزء من الاستراتيجية الشاملة المطلوبة في سياق العام الحالي ٢٠١٨.

٤ - استراتيجية الجيش الإسرائيلي في معادلة الأمن القومي:

منذ أن نشر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال غادي أيزنكوت، في شهر آب من العام الماضي، علناً وللمرة الأولى في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي، وثيقته المعروفة باسم "استراتيجية الجيش الإسرائيلي"، لم يتوقف الجدل في الأوساط الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، إلى جانب المستوى السياسي، حول طبيعة العلاقة بين قيادة الجيش والقيادة السياسية. وقد ركّز أيزنكوت في وثيقته، في حينه، بشكلٍ خاص على وجوب ترشيد الحوار بين المستويين السياسي والعسكري، لجهة توضيح المهام المطلوبة من الجيش في حال اندلاع حرب، وماهيّة الإنجازات التي يريد المستوى السياسي تحقيقها من الحرب، فضلاً عن توضيح الجيش وقيادته للمستوى السياسي ماهية طبيعة الأمور، أو الإنجازات التي يمكن للجيش تحقيقها، مع التأكيد على ضرورة توضيح مصطلحات ومفاهيم مثل الردع والحسم العسكري. ومع أن أيزنكوت حدّد في وثيقته المذكورة، أن الكلمة الأخيرة في نهاية المطاف هي للمستوى السياسي، إلا أنه أصرّ على جعل صلاحية إدارة العمليات القتالية، وتحديد مجريات المعركة، من اختصاص رئيس أركان الجيش، من دون أن يكون معرّضاً لضغوط من القيادة السياسية في كيفية إدارة الحرب والعمليات القتالية. واستمراراً للجدل الذي دار في "إسرائيل"، خصوصاً أن الوثيقة اعتبرت اعتراضاً على صراخ عناصر وقادة الأحزاب الإسرائيلية: "دعوا الجيش ينتصر"، فقد أصدر مركز أبحاث الأمن القومي كتاباً جديداً، وضعه وشارك فيه عدد من كبار خبراء الأمن والاستراتيجية في كيان العدو، سواء من جاؤوا من الأكاديميين، أم من الجيش والمؤسستين العسكرية والأمنية. ومن المشاركين في الكتاب، وزير الأمن السابق، موشيه يعالون، الذي قدم الكتاب، كما شارك الوزير السابق دان مريدور، المعروف بمحاولته بلورة عقيدة جديدة لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، ووضع تصوراً كهذا لم تقرّه الحكومة الإسرائيلية. وجاء الكتاب في أربعة أبواب أساسية، خُصص البابان الأولان منه، للأبعاد الاستراتيجية والسياسية لوثيقة أيزنكوت، أما البابان الآخران فخُصصا للأبعاد العسكرية والمدنية والاجتماعية للوثيقة.

وكان أيزنكوت قد حدّد في وثيقته أن الامتحان الأكبر للجيش الإسرائيلي هو في قدرته على ضمان فترات طويلة من الهدوء قدر الإمكان، لإتاحة المجال أمام التطورات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومراكمة القوة

العسكرية لتكون قاعدة أكثر متانة تضمن جهوزيته للمواجهة العتيدة. وعنى هذا القول اعتماد أيزنكوت على مبدأ "غياب نمط الحرب الخاطفة"، أو "الحسم العسكري بالشكل التقليدي" السابق الذي ساد قبل ما سمي حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، وحروب "الرصاص المصبوب"، ومن ثم "عمود السحاب" و"الجرف الصامد" على قطاع غزة.

لقد حدّدت وثيقة أيزنكوت أربعة عناصر أو إخطارات يُمكن لها تهديد أمن "إسرائيل"، في ظلّ التغييرات الاستراتيجية والإقليمية الجارية في محيطها، وهي: التهديد العسكري الإيراني على مختلف مركباته، النووية والصاروخية والسايبرية، فضلاً عن الأخطار في الساحة الفلسطينية عموماً وفي الضفة الغربية والقدس المحتلة خصوصاً، وتفكّك الدول المحيطة بالكيان (في إشارة واضحة لسورية والعراق)، الذي "وَقَرَّ للجيش الإسرائيلي واقعاً جديداً ينطوي جزئياً على فرص يجب استغلالها في تعزيز التعاون مع جهات عربية براغماتية". أما العنصر الأخير فيتعلّق بتغيير نمط تحرك وأداء الدول العظمى في المنطقة.

وقد تطرّق واضعو الكتاب لهذه الاستراتيجية بخطوطها العريضة، بما فيها إشارات لتغيير مفهوم قوة الردع الإسرائيلية وشكلها. في هذا الإطار، رأى مريدور والباحث أليكس ألتشولر، أن "وثيقة أيزنكوت تكتسب أهمية خاصة في ظلّ غياب ما يسمّى بسياسة أمن قومي إسرائيلي محددة ومُصادق عليها، لأنها تمكّن من وجود رؤيا واضحة وشاملة للتحديات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية التي تواجهها إسرائيل وسبل التعامل مع هذه التحديات".

واعتبر الثنائي أن "استراتيجية الجيش يجب أن تشتق من مفهوم واضح ومحدد المعالم للأمن القومي الإسرائيلي، التي يفترض فيها أن تكون أكثر شمولية من الاهتمامات العسكرية الصرفة للجيش، فهي التي يفترض فيها أن تحدد مثلاً كيفية رصد وتوزيع الموارد العامة للدولة لصالح الأمن، وتحديد سياسة إسرائيل الخارجية وإدارة منظومة الأبحاث وتطوير المشاريع في الدولة".

وأضاف أنه "وفقاً لما جاء في وثيقة أيزنكوت، فإنه يتعيّن على الحكومة أن تقرر مهام الأجسام والأذرع المختلفة التي تختصّ بالأمن، وفي مقدمتها الجيش، لكنه لا يعمل وحيداً بل تعمل إلى جانبه أجسام وهيئات أخرى، مثل الموساد وجهاز الشاباك".

واتفق مريدور وألتشولر مع ما ذهب إليه أيزنكوت بأن "على الحكومة أن تحدد طبيعة الوضع الراهن، والمعركة التي يخرج إليها الجيش، وما إذا كانت حملة محددة أم حرباً شاملة، وما هي المهام والأهداف العينية المطلوب تحقيقها لضمان تحقيق النصر، مع وجوب الانتباه إلى أن الحرب لا تهدف فقط لتحقيق مكاسب عسكرية وإنما أيضاً لتحقيق أهداف سياسية". وهنا نفت مريدور إلى أنه "بفعل الاختلاف بين طبيعة الجيش الإسرائيلي وأعداء إسرائيل، وتحديداً منظمات مثل حماس وحزب الله، فإنه عند وقوع المواجهة العسكرية، تكون التوقعات من الجيش تحقيق نصر عسكري وحسم واضح، ما يخلق حالة من الإحباط عندما تكون النتيجة مغايرة. كما كان الحال منذ الحرب الثانية على لبنان والمواجهات الثلاث التي أعقبتها في غزة". واقترح الكاتبان في هذا السياق مثلاً، الإعلان مسبقاً "عن الأهداف التي يمكن تحقيقها من دون تفصيل سبل ضمان ذلك، الأمر الذي يخلق شعوراً بالنجاح بدلاً من مشاعر الفشل والإحباط".

يضيف الكاتبان أن "التحديات التي تواجهها إسرائيل هي في تغير متواصل ومستمر، وهي تتطلب استراتيجية واضحة قادرة على مواجهتها. وفي مقدمة هذه التغييرات مثلاً، ازدياد وصعود حركات شبه دولانية (حركات أقرب إلى دولة في قلب دولة) مقابل اختفاء خطر الجيوش النظامية التقليدية، مع ظهور خطر جديد هو خطر السايبر". وقد كرّر مريدور في سياق اقتراحه لسبل الرد على هذه التحديات، إضافة مبدأ رابع للمبادئ الثلاثة التي تشكل نظرية الأمن الإسرائيلية، وهو عنصر الدفاع، إلى جانب العناصر الثلاثة التقليدية: الردع، ثم الردع ثم الحسم العسكري، مع وجوب تحديث متواصل للسياسات الأمنية بما يتلاءم مع التغييرات المختلفة.

في الباب الثاني من الكتاب الذي يتضمّن الأبعاد والجوانب الاستراتيجية والسياسية لوثيقة أيزنكوت، يُخصّص الجنرال الاحتياطي أودي ديكل، دراسة خاصة لمقارنة استراتيجية الجيش بين عالم مضى وبين عالم جديد، في إشارة واضحة لوجوب ملاءمة استراتيجيات الجيش للتغييرات الإقليمية والعالمية. واعتبر ديكل أن

وثيقة أيزنكوت تعاني من ثلاث نقاط ضعف أساسية: الأولى نابغة من حقيقة بلورة الوثيقة، رداً على واقع الفراغ الكبير على مستوى الدولة كلها، والمتمثل بغياب مفهوم إسرائيلي متكامل للأمن القومي مُحدّث، إذ لا تزال إسرائيل تتبع السياسة أو المنظومة العقائدية الأمنية، التي وضع أسسها دافيد بن غوريون قبل ستة عقود (وهو قول يتكرر على امتداد صفحات الكتاب). أما نقطة الضعف الثانية، فتتمثل، بحسب ديكل، في غياب توجيه سياسي واضح لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، لأن الحكومة الإسرائيلية والمستوى السياسي في "إسرائيل"، يفصلان من دون أدنى شك المحافظة على الوضع القائم في هذا السياق عبر بلورة واقع سياسي -أمني أفضل، لأنها تعتقد أن الإبقاء على الوضع القائم بشكل دائم هو أفضل لإسرائيل بكثير، في وقت يمتاز بالتحوّلات والانقلابات الإقليمية، وغياب شريك موثوق لمفاوضات وتساويات في الساحة الفلسطينية.

وتشتق نقطة الضعف الثالثة لوثيقة أيزنكوت من النقطتين السابقتين، إذ لا يزال الجيش الإسرائيلي، بحسب ديكل، أسيراً لعقيدة العمل السابقة والقديمة، على الرغم من أنه يشخص ويرصد تغييرات جوهرية وقعت في بيئته الاستراتيجية، فهو لم يتّخذ بعد الخطوات اللازمة والمطلوبة للانتقال من "العالم القديم" إلى "العالم الجديد". وهو (أي الجيش) لا يستطيع مثلاً الفكّك من عقلية وجوب الحسم المبني على المناورات والعمليات البرية في عمق أرض العدو، ويواصل أيضاً الاعتماد أكثر من اللازم على قوة الردع، في ظلّ غياب تعريف واضح ومحدد من المستوى السياسي للواقع الاستراتيجي الجديد الذي يتعيّن على الجيش العمل للوصول إليه، وذلك بفعل الصعوبة الكامنة في تحديد مركز الثقل عند الأطراف شبه الدولانية والأطراف الأخرى والتأثير على نوايا هذه الأطراف.

وفي سياق تداعيات وثيقة أيزنكوت وتأثيراتها ومدى تفاعل المستوى السياسي والجمهور الإسرائيلي معها، وضع النائب في الكنيست، عوفر شيلح، وهو أحد أفضل المحللين العسكريين سابقاً في "إسرائيل"، وعضو لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست واللجان السرية المتفرّعة عنها، مقالاً اعتبر فيه أن وثيقة أيزنكوت تضع تحديات كبيرة أمام المستوى السياسي والجمهور الإسرائيلي.

لقد أشار شيلح في مقاله مثلاً إلى "التغيير الذي طرأ للوهلة الأولى على نمط وجوه رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي، بعد الحرب الثانية، ونزوعهم إلى الظهور بمظهر المستوى المهني الذي ينفذ المهام

المطلوبة منه، ما بدا وكأنه تجلٍ للفصل بين المستوى التنفيذي، الجيش، وبين المستوى السياسي، تحديداً في ظل عدم استعداد المستوى السياسي لتحديد الأهداف المطلوبة. وهو ما ساهم بالتالي في كثير من مواطن الخلل والإخفاقات التي رافقت العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (٢٠١٤)، والتي تجلّت في التردد والضبابية والتحرك عسكرياً بأسلوب تقليدي ومحافظ. ويعتبر شليح أن نشر الوثيقة كان بمثابة تحدٍّ كبير من الجيش للمستوى السياسي، فهو يطلب بوضوح تحديد المهام المطلوبة، مقابل الاحتفاظ بحق إدارة العمليات القتالية، وتحديد ما يمكن تنفيذه وما لا يمكن طبقاً لطبيعة المهام وطبيعة الوسائل والموارد المتوفرة له، ما يعني أن الجيش يخلي ساحته مسبقاً من حالة فشل أو هزيمة، عبر وضع الشروط الأولية التي يطلب توفرها لضمان تحقيق النصر، مع اعتبار النصر في المعركة هو تحقيق المهام التي حددت له وليس بالضرورة تحقيق الحسم العسكري وإخضاع الطرف الآخر.

يتضح إذن من وثيقة أيزنكوت والقراءات التي تمت لها، أن الجيش الإسرائيلي تحت قيادته، أعلن عملياً أن وظيفته هي تطبيق الأوامر وإدارة المعارك لتحقيق الإنجاز العسكري المطلوب، لكن مع التحذير مسبقاً من أنه كي يتمكن من تحقيق "النصر" في الحرب، يجب أن تكون أهداف "المواجهة العسكرية" أولاً محدودة وواضحة، وألاً تبقى ضبابية أو مبهمة، وأيضاً أن يكون حجم التوقعات لدى الجمهور الإسرائيلي ملائماً لحجم المهام المطلوبة من الجيش والمعلنة مسبقاً، كي لا تخلف الفجوة بين التوقعات والنتائج إحباطاً أو غضباً عاماً ضد الجيش، أو اتهامات لقيادته بالفشل، على غرار ما حدث بشكلٍ خاص بعد العدوان على لبنان (٢٠٠٦)، الذي أعقبته لجنة تحقيق رسمية أدت إلى إنهاء ولاية رئيس الأركان دان حالوتس، ووزير الأمن عمير بيرتس.

٥ - التصعيد الدائم وتغيير قواعد اللعبة:

يعكس التصعيد الإسرائيلي المتكرر في جوهره الطبيعة العدوانية لدولة الاحتلال على مر سنوات الصراع، كما يعكس الرؤية الخاصة بوزير الدفاع الجديد أفيغدور ليبرمان، إضافة الى رغبة المؤسسة العسكرية الصهيونية في التمسك بسياسة "الردع" الذي تعتقد أنها حققتة عام ٢٠١٤، فيما أسمته عملية "الجرف الصامد"

في قطاع غزة. و"تقوم استراتيجية الردع الإسرائيلية هذه على فكرة المساس بالخصم، بشكل أشدّ كمّاً ونوعاً من الضرر الذي يسبّبه الخصم لها في الفترة الزمنية نفسها، وبما يمكنها من إقناع الخصم بعدم جدوى استمرار القتال، والقبول بشروطها بعد الحرب، وتأسيس ردع يؤخر جولة القتال التالية". وهذه النظرية اختصرت بمقولة أن الذي لا يتحقق بهذا القدر من الشدّة والقوة سوف يتحقق حتماً بالمزيد منها. وعلى الرغم من وجهة مثل هذا التحليل لدوافع التصعيد الإسرائيلي، إلا أنه يظل قاصراً عن رؤية بعض المتغيرات التي تطال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبيئة هذا الصراع، خصوصاً أن هذا الحدث تجاوز مثل هذه الأهداف التكتيكية، وظهرت معه ملامح استراتيجية جديدة لدى المؤسسة الأمنية والعسكرية الصهيونية، سعى الجيش الإسرائيلي لتكريسها عن طريق الاستعراض الأخير للقوة، بوصفها معادلة جديدة في الصراع المحتدم والمتجدد بين المقاومة الفلسطينية، وبشكل خاص حركة حماس التي تسيطر على القطاع، وبين قوات الاحتلال التي تنتشر على طول غلاف القطاع المحاصر.

لا تعكس هذه الاستراتيجية بالضرورة تغييرات عميقة في موازين القوى، بقدر ما تعكس مسعى مستجد لفرض قواعد اشتباك جديدة، بما ينسجم مع العقيدة الحربية الجديدة لعام ٢٠١٥، والتي أتت بفعل عوامل داخلية تخص دولة الاحتلال، وأخرى خارجية تخص البيئة الأمنية التي تتشكل في الإقليم. وقد كشف "مركز أبحاث الأمن القومي" الصهيوني بعض سمات وعناصر هذه العقيدة، عبر دراسة نشرها مؤخراً بعنوان "العقيدة الإسرائيلية الحربية الثانية"، والتي حثت على التأسيس لمنطق الحسم والتخلي عن منطق الحساب (العقاب)، وأوضحت تلك الدراسة بأن العمليات الست التي خاضها الجيش الإسرائيلي "خارج الحدود"، في العقدين المنصرمين مع كل من حركة حماس وحزب الله، كانت فكرتها المركزية بالنسبة لـ "إسرائيل" هي "الضربة واستنزاف الخصم"، بدلاً من العمل على مصادرة قدرته القتالية، أو مصادرة قدرته على الاستمرار. وهذه "العقيدة" تفرق بين الحروب التي يُطلب منها تغيير الوضع من أساسه، وصولاً إلى تغيير الميزان الاستراتيجي، وبين العمليات التي يكتفي فيها المستوى السياسي بـ "الإبقاء على الوضع الاستراتيجي أو تحسينه"، ضمن عملية يجب فيها فقط إثبات "عدم جدوى استخدام القوة ضد إسرائيل". وبصرف النظر عن مدى ملاءمة مثل هذه الطروحات من الناحية العملية، يصعب تصوّر أن الجيش الإسرائيلي "امتنع عن الحسم" في تلك

المواجهات، رغم توفر قدرته المزعومة على الحسم، علماً أن هناك ما يعطي التنبؤ بتحول إسرائيلي نحو هذه الاستراتيجية الكثير من الواجهة. فالنمط الاستعراضي المفرط للغارات الإسرائيلية، رداً على "احتمال إصابة إسرائيليين"، ووجود وزير مثل أفيغدور ليبرمان على رأس وزارة الجيش، يعزز احتمالية تحول هذه الاستراتيجية نحو التفعيل العملي، في ظل ظروف قد تبدو مواتية، لاسيما في ظل الانكشاف الفلسطيني عربياً وإقليمياً، والتصريح الدولي المفتوح لمواجهة "الإرهاب". كما يعزز من احتمال هذا التحول، مسارعة دول مركزية في المنطقة، وتحت غطاء الاستقطابات السياسية والأيدولوجية، لبناء علاقات وثيقة مع دولة الاحتلال بذريعة مكافحة "الإرهاب"، وكبح "التمدد الإيراني"، ومحاصرة المقاومة وعزلها. وإذا ما استثنينا تطور القدرة العسكرية لفصائل المقاومة المحاصرة في غزة، فإن قدرة الفلسطينيين على الرد على هذا المسار، أي مسار التصفية، تضاءلت بشكل كبير، وذلك نتيجة عجز قيادتهم ونخبهم السياسية عن اشتقاق بدائل ومعالجات ملائمة تتناسب مع التغيرات والتحولات التي تشهدها المنطقة، مما يشكل فرصة ملائمة للانقضاض على المقاومة الفلسطينية، ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية، مروراً أولاً بالقضاء على المقاومة الفلسطينية وحالة قطاع غزة، التي يبدو أنها تشكل عقبة حقيقية أمام مثل هذا السيناريو.

في المقابل يبدو أن "إسرائيل"، التي عجزت في العقدين الأخيرين عن حسم أي من المعارك في مواجهة الأنماط الجديدة من حركات المقاومة العربية والفلسطينية، بدأت تميل لترميم ردعها، والعودة لزمن الضربات الساحقة التي كانت تكيها للجيش العربي. كما يبدو أن التقديرات الإسرائيلية بوجود فرصة مواتية بحكم الظرف العربي والفلسطيني في المرحلة الحالية، تعزز احتمال توجه "إسرائيل" في هذا الاتجاه.

وفي الوقت الذي راهن فيه خبراء الأمن والمؤسسة العسكرية الصهيونية على عمليات تجفيف منابع "التمرد"، على أمل إعلان المقاومين الفلسطينيين استسلامهم بتأثير الحصار الخانق، الذي جرى تعزيزه بطوق عربي إضافي، يبدو أن هناك داخل مؤسسة صنع القرار الأمني والسياسي من قفز برهاناته على تحقيق نتائج سريعة، عبر عمليات ضخمة وحاسمة، تنهي مقاومة الفلسطينيين بضربة واحدة.

من الواضح أن الضربات العسكرية الضخمة التي كانت تصلح لـ "مصادرة القدرة القتالية" لجيوش عربية، والتي جرى بناؤها على نمط عسكري كلاسيكي، لم تعد تصلح اليوم على الإطلاق في المواجهات "غير

المتناظرة"، والتي تُستخدم فيها تكتيكات حرب العصابات، ناهيك عن مقاومة شعب لا يزال فيه من يصر على القتال، ويجند جزءاً منه في المنظومة العسكرية للمقاومة، التي تمثل رأس جبل الجليد. وهو ما تؤكده الشواهد من حروب المنطقة، حيث يبدو الحسم مستحيلاً في كل الساحات.

إن المخاوف الإسرائيلية من التغييرات المحتملة في بيئة الصراع على المدى البعيد، لربما هي التي قادت صانع القرار في "إسرائيل" على الأرجح، لتبني استراتيجية "الحسم"، وهي عملية تهدف بالأساس لاستعجال قطف ثمار الوضع الراهن، الذي يمثل وضعاً مريحاً لـ "إسرائيل" نسبياً. فالانتظار على المدى الطويل، مع غياب مبادرات سياسية، يجعل من عامل الوقت ليس بالضرورة في صالح "إسرائيل". فعلى سبيل المثال، إن الروتين العسكري الحالي بين المقاومة و"إسرائيل"، وإن كان في أحد جوانبه يشكل ضغطاً شديداً على البيئة الحاضنة للمقاومة، بفعل عوامل الحصار والخنق، إلا أنه في الوقت نفسه يتيح لها مراكمة قدرات خاصة، وربما امتلاك قدرات نوعية تخل بالتوازن الحالي. وقد برهن على ذلك تطور المقاومة بعد كل حرب بعكس الرغبة الإسرائيلية.

٦- السلام الاقتصادي في معادلة الامن القومي:

إن فكرة السلام الاقتصادي تمتد جذورها إلى رؤية شمعون بيريس، السياسي الإسرائيلي المخضرم، وقد طرحها لأول مرة عام ١٩٩٣ وعرفت برؤية بيريس في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. و تركز هذه الرؤية إلى تجربة الاتحاد الأوروبي في تحقيق التكامل الاقتصادي للوصول إلى السلام والأمن، حيث يرى بيريس أن السلام السياسي بين العرب وإسرائيل قابل للتحقق من خلال عملية اقتصادية مشتركة تقود إلى التنمية والنهوض الاقتصادي في الشرق الأوسط بشكل أفضل فيما لو تشكلت معادلة إنتاج تشمل الأموال النفطية الخليجية والعمالة المصرية والمياه التركية والعقول الإسرائيلية، على حدّ تعبيره.

ولم يكن ظهور مفهوم الشرق الأوسط الجديد وفقاً لتعبير بيريس أو السلام الاقتصادي وفقاً لتعبير نتنياهو وليد الصدفة بقدر ما هو انعكاس لحالة الطفرة التكنولوجية التي ظهرت في "إسرائيل" أوائل التسعينات، وتغير هيكل الصناعات الإسرائيلية من الصناعات التقليدية إلى الصناعات عالية التكنولوجيا، حيث أن

لإسرائيل مطامح في اقتحام الأسواق العربية والإسلامية نظراً لضخامة تلك الأسواق ولأنها تفتقر إلى هذا النوع من السلع التي تتخصّص في إنتاجها الدول المتقدمة صناعياً وكذلك بهدف الحصول على الفوائض المالية النفطية على شكل استثمارات في قطاع التكنولوجيا تقوي من القدرة التنافسية الدولية لإسرائيل في هذا المجال.

وقد حققت "إسرائيل" مكاسب كبيرة منذ طرح هذا المشروع تمثلت في اتفاقيات سياسية واقتصادية و تجارة بينية عربية -إسرائيلية علنية، رغم أن العلاقات التجارية السرية تمتد إلى عقود سابقة، حيث كان يمرّ المنتج الإسرائيلي إلى الأسواق العربية على أنه منتج أوروبي، ولم يظهر له تصنيف في الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية.

السلام الاقتصادي شهد حركة إنعاش جديدة عندما طرحه نتنياهو في برنامجه الانتخابي لعام ٢٠٠٩ وذلك كبديل عن السلام السياسي الذي يطمح إليه الفلسطينيون لبناء كيان سياسي فلسطيني ذي سيادة وذلك بالقفز فوق مبدأ الأرض مقابل السلام إلى مبدأ السلام والامن مقابل الرفاهية الاقتصادية. وقد ارتكز سلام نتياهو الاقتصادي على عدّة نقاط أهمها:

١- بناء مشاريع اقتصادية مشتركة في مناطق حدودية تهدف إلى استيعاب العمالة الفلسطينية وحل مشكلة البطالة دون إدخال الفلسطينيين إلى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ بهدف توفير أكبر درجة من الأمن للإسرائيليين.

٢- توفير الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين مقابل تحقيق الأمن لإسرائيل، وفتح المعابر وإزالة الحواجز التي تشكل عائقاً أمام حركة السكان.

٣- منح مزيد من التراخيص لرجال الأعمال و التجار لدخول "إسرائيل".

٤- السماح لمزيد من الفلسطينيين بالدخول إلى "إسرائيل" بهدف العلاج والسياحة.

إلا أنّ كل هذه الإغراءات لم تكن في الواقع سوى مناورة خبيثة لتجاوز المفاوضات السياسية وتصفية القضية الفلسطينية استناداً إلى الوضع الاقتصادي المتردّي للشعب الفلسطيني. وعلى هذا الأساس ساد اعتقاد

خلال السنوات الأخيرة، بأن الشباب الفلسطيني سوف يستجيب لسياسات الاحتواء الاقتصادي الذي طرحه وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، خلال المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي عقد في ٢٥ أيار ٢٠١٣ في البحر الميت، والقائم على إتاحة فرص العمل للفلسطينيين في السوق الإسرائيلية والمستوطنات، لتكون التنمية الاقتصادية الوهمية ملهة عن انشغالهم بالشؤون السياسية والقضايا الوطنية. والواقع أن السلام الاقتصادي هو مجرد مغالطة ومجرد بديل عن رفض نتياهو ومن هم وراءه، الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وانكار حق العودة والوصول إلى تقسيم القدس وعدم إزالة المستوطنات. وفي المقابل ما تزال سياسة الحكومة الإسرائيلية قائمة على العصا والجزرة، فمن جهة يجري استخدام القوة المفرطة في القمع والإعدامات الميدانية للمنتفضين الفلسطينيين، الذين هم من طلبة المدارس والجامعات وتقل أعمار أغلبهم عن ٢٤ عاماً، ولا تربطهم أي مصلحة عمل أو وظيفة بكل من الاحتلال والسلطة الفلسطينية، ومن جهة أخرى يتواصل منح التصاريح لمعظم العمال والتجار الفلسطينيين الكادحين وراء لقمة العيش. والأجهزة الأمنية الإسرائيلية ما تزال توصي المستوى السياسي بعدم تبني سياسات تهدف إلى خنق الفلسطينيين اقتصادياً في هذه المرحلة، "لأن ذلك يعني إضافة توتر كبير إلى الحالة القائمة واتساع رقعة المواجهات".

حاليا الكثير من الأراضي في المنطقة (ج) التابعة حصراً للسلطة الفلسطينية غير مستغلة. وإسرائيل لا تسمح بالقيام بأي مشاريع عليها سواء كان ذلك للبناء، أو التجارة، أو الصناعة، وعلى مدى سنوات طويلة قامت السلطة بعرض مخططات استثمارية كثيرة فيها: مشاريع إسكانية في الأغوار "غور الأردن"، مطار دولي بالقرب من منطقة النبي موسى جنوب أريحا والذي من المفترض أن يستقبل حجاجاً مسلمين من الشرق، إقامة فنادق ومواقع ترفيه ومُنشآت للصناعات الكيماوية شمال البحر الميت. كل هذه الخطط لم تر النور بقيت المنطقة (ج) من الناحية الفعلية تابعة لإسرائيل وهناك مساح إسرائيلية جادة لضمها بشكل رسمي الأمر الذي يعني انعدام أي أمل في سلام اقتصادي أو سياسي باقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٧ - ثقافة الخوف والاستيطان في معادلة الأمن القومي:

لم يعرف التاريخ البشري الحديث دولة قامت على استحضار مركبات وعناصر الخوف، لكي يغدو مفردة لازمة من مفردات الخطاب السياسي والإعلامي لقادتها على إختلاف مشاربهم وإنتماءاتهم الفكرية والسياسية، كدولة الإحتلال الإسرائيلي.. مفردات تؤكد على الأخطار المحدقة بدولة الإحتلال، أمنها، وجودها، بقائها، تطورها وديمومتها، وهي مفردات تتبدل وتسبق كأولويات نتيجة للمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بدولة الإحتلال الإسرائيلي المسكونة بفزاعة الخوف المرضي. فالإسرائيليون تعوّدوا وتربّوا ومارسوا الكذب والخداع والتضليل على العالم وعلى مجتمعهم، بأن كل العالم معادٍ لهم والعرب يتربّصون بهم الدوائر من أجل القضاء على دولتهم، والفلسطينيون مخادعون لا يريدون السلام، بل هدفهم تدمير "دولة إسرائيل"، وأي قائد لهم يطالب بالحدّ الأدنى من حقوقهم المشروعة لا يعود شريكاً في "السلام" بل يدعم "الإرهاب".

لقد ظلّ "الأمن"، في المطلق، هو المحرك الأساسي للسياسة العامة الإسرائيلية، ونجح دعاة هذا التيار في بقائه كمحرك أساسي في السياسة الإسرائيلية حتى تمكّن دعاة تيار الإستيطان من كسر هذه القاعدة، بحيث أصبح الأمن فقط واحد من المحركات للسياسة العامة الإسرائيلية، وليس المحرك الرئيس لها. فالحكومة اليمينية المتشكلة والقائمة الآن، وأي حكومة ستتشكل لاحقاً ستكون أكثر تطرفاً وعنصرية لما هو قائم، وهي بالتالي ستري أن الخطر على الإستيطان، هو مقتل الدولة وإنهيارها وليس الأمن فقط. ولذلك يجب أن يكون الإستيطان، هو المحرك الأول للسياسة العامة الإسرائيلية.

لقد تمكّنت القوى الصهيونية اليمينية من أن تفرض وجهة نظرها وسياساتها من خلال فوزها في الإنتخابات وسيطرتها على الحكم بشكل متواصل ومستمر، والمجتمع الإسرائيلي كان قد شهد إزاحة مجتمعية كبيرة نحو اليمين والتطرف والعنصرية منذ عام ١٩٩٦. ونتيجة للمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، وخصوصاً بعد ما يسمّى بثورات الربيع العربي، وفق الفهم الغربي، وصل قادة الإحتلال إلى قناعة بأن ظروف التشتت والانحلال والضعف والتواطؤ من قبل بعض الأنظمة العربية مؤاتية تماماً لهم، كي يطبقوا شعار الإحتفاظ بالأمن والإستيطان والسلام معاً. فالحالة الفلسطينية ضعيفة ومنقسمة على ذاتها، والدول العربية تعيش أزماتها الداخلية بسبب المؤامرات الخارجية والإحتراب المذهبي والطائفي الداخلي المدمر لها ذاتياً. والإرادة الدولية معطلة وغير مؤهلة لفرض أي حلول سياسية على دولة الإحتلال، لأن أقطابها في حالة صراع

واشتباك وتضارب مصالح من أوكرانيا إلى سوريا إلى اليمن. ونحن في المرحلة الحالية، شهدنا توظيفاً غير مسبوق من قبل حكومة نتنياهو للمخاطر المفتعلة والمُحدقة بالأمّتين العربية والاسلامية لكي تضمن لإحتلالها البقاء والتوسّع والسيطرة. فنتنياهو في الإنتخابات الأخيرة، وظّف خطر أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل على يهودية دولته في حملته الإنتخابية، وكذلك ذهب الى واشنطن وأذّن رئيسها اوباما في عقر داره، لكي يشرح للكونغرس الأمريكي المخاطر المحدقة بالأمن الإسرائيلي وبوجود إسرائيل كدولة، بسبب إمتلاك ايران المزعوم للسلاح النووي، أو توقيع امريكا لإتفاق معها حول برنامجها النووي. وهذه المفردات استخدمت ليس فقط من منطلقات أيديولوجية، بل هي أضحت لازمة مثل الشيفرة الوراثية للإنسان، فالיום يجري الحديث عن الخطر النووي الإيراني، وكذلك عن مخاطر صواريخ حزب الله والصواريخ الفلسطينية من قطاع غزة، والقنبلة الديموغرافية الفلسطينية، والمتغيرات المحيطة بالكيان وإمكانية إمتلاك الجماعات المسلحة التكفيرية لأسلحة متطورة تهدّد أمنه، وسابقاً كان يجري الحديث عن الخطر العراقي ولربما خطر فنزويلا شافيز أو حتى أي نظام عالمي جديد يدين ممارسات وإحتلال "اسرائيل" ويوضع في دائرة تشكيل الخطر على دولة الإحتلال، ويتّهم بالاسلامية والعنصرية. والجدير بالذكر أن هناك الكثير من السياسيين والصحفيين الغربيين قد خسروا مواقعهم الوظيفية أو تعرّضوا للإعتقال على خلفية إنتقاداتهم وإداناتهم لممارسات العدو على خلفية جرائمه وممارساته القمعية والإذلالية بحق شعوب المنطقة.

هذه هي نماذج فقط عن أهم التهديدات للأمن القومي الإسرائيلي التي نقرأها ونسمعها بين الحين والآخر، وهي مختلفة ومتنوعة، ويختلف تدرج أولويتها بحسب أجندة ودوافع ووظيفة الجهة التي تحددها، فالمستوطنون يعتبرون الخطر على استمرار الاستيطان هو التهديد الأهم، والأمنيون ينقسمون بين أولوية الخطر الإيراني وأولوية صواريخ حزب الله... الخ.

يرى الباحثون الإسرائيليون أن الهزة الشرق أوسطية تثبت أن التغييرات المحتملة في المنطقة ليست دائماً متوقعة وأن وتيرة التغيير قد تكون أسرع بما لا يقاس، من قدرة "إسرائيل" على الاستعداد والاستيعاب في مواجهة الوضع المتغير. ولهذا الفهم أثر مباشر على سلسلة الخطوات المفترض بها اتخاذها لحماية أمنها القومي. كذلك فإن التحديات في الحلبة العالمية والإقليمية أمامها تشدد على الحاجة الحيوية والعاجلة لمواجهة القضايا الحاسمة على جدول الأعمال الداخلي الإسرائيلي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وفي هذا الإطار فإن تقدير ميزان "منعة إسرائيل" يظهر صورة بانسة لفجوات آخذة في التوسع تتعلق ليس فقط بالفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وإنما بشروخ وخلافات أساسية على صورة "دولة إسرائيل" أولاً (اي إسرائيل نريد؟ خصوصاً في مجالي العلمنة والتدين) وعلى سلطة القانون فيها ثانياً. وبالتالي فإن هذه الشروخ تهدد أسس الديمقراطية الصهيونية وتضرّ بالمنعة القومية. وفي الواقع الشرق أوسطي المتغير، نجد أن نظرية العزلة تحت شعار "شعب لوحده يعيش" يمكنها أن تبدو جذابة لـ "إسرائيل"، لكنها ليست استراتيجية قادرة على البقاء. ففي هذا الوقت تحتاج "إسرائيل" إلى رؤية استراتيجية تعتمد على المبادرة والتحرك وعدم الاكتفاء بالانتظار وإلى تقديرات موقف واقعية، وإلى تحديد أهداف على أساس نظام أولويات واعية وقدرات تحقيق عبر فحص البدائل، واستغلال القدرات والموارد والسعي لزيادتها. ففي السنوات المقبلة قد تشهد خريطة الشرق الأوسط تغييرات لا يمكن اعتبار سلامة الوحدة الإقليمية لعدد من الدول من جرائها أمراً مضموناً، وفي معظم الحالات، ستكون لهذه التغييرات المحتملة آثار أمنية إقليمية واضحة.

يرى المحللون الإسرائيليون أن إسقاطات التطورات العربية على الصعيد الإسرائيلي لا تتمثل فقط في زيادة نفقات الأمن بشكل كبير، بل أن هناك مخاوف من أن تسهم هذه التطورات في تقليص معدلات النمو وبرز مظاهر الركود الاقتصادي، مما سيد ترجمته في تراجع إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي بشكل كبير. كذلك هناك من يرى أن زيادة النفقات الأمنية ستمسّ بمكانة "إسرائيل" الدولية، وستجعل الغرب (وخصوصاً الولايات المتحدة) ينظر إليها كعبء، وذلك بخلاف الاستنتاج الذي وصل إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي زعم بأن التحولات في العالم العربي تفرض على الغرب تقديم الدعم المادي لكيانه، على اعتبار أنه يمثل "واحة ديموقراطية واستقرار في منطقة غير مستقرة"، الأمر الذي يشكّل خدمة استراتيجية لهذا الغرب.

إن الوفاء بكل هذه المتطلبات يفضي إلى النتائج الدراماتيكية الآتية لناحية تأثيرها على الأمن القومي:

- ١- زيادة كبيرة على حصة ميزانية الأمن من كل من الموازنة العامة وإجمالي الناتج المحلي.
- ٢- تطبيق سياسة اقتصادية تقشفية وتقليص الاستثمار الحكومي في مجال الخدمات المدنية.
- ٣- فرض ضرائب جديدة وتقليص مخصصات الضمان الاجتماعي.
- ٤- توسيع قاعدة القوى البشرية في الجيش وتعاضم العبء على قوات الاحتياط مما يؤدي إلى إصابة المرافق الاقتصادية بالشلل.
- ٥- تراجع معدلات النمو وتعاضم مظاهر الركود الاقتصادي، وازدياد معدلات البطالة.
- ٦- تراجع إجمالي الناتج المحلي.
- ٧- تراجع "إسرائيل" كهيئة جاذبة للهجرة اليهودية، لا بل ارتفاع معدلات الهجرة العكسية.

لقد تعاملت الاستخبارات الاسرائيلية مع العقدين الأخيرين على أنهما وقراً للكيان الصهيوني نافذة للتطور وتحسين بيئته الأمنية، لأن التقديرات الأمنية في الغالب كانت تشير إلى تدني احتمالات الحرب الشاملة، لكن الآن يمكن القول إن هناك تحديات أمنية أخرى ستجتم عن تقلص مظاهر التنسيق الأمني بين "إسرائيل" ومصر في عهد ما بعد مبارك، حيث يرى العديد من العسكريين الإسرائيليين أن صحراء سيناء ستمثل تهديداً كبيراً في ظلّ تراخي قبضة الأمن المصري فيها، ممّا يعني زيادة معدلات تهريب السلاح إلى غزة وتعاضم نسبة المتسللين من العمال الأجانب من مصر إلى الكيان، وهي الظاهرة التي باتت تمثل قنبلة ديموغرافية موقوتة في كبان العدو. وبكل تأكيد إن هذه التحديات تفرض إضافة موارد لمواجهةها، ولعل قرار حكومة نتنياهو ببناء جدار اسمنتي على الحدود بين مصر وإسرائيل بكلفة ملياري شيكل (٤٥٥ مليون دولار) لمواجهة عمليات التهريب، يشكّل مثلاً على كلفة التحديات المستجدة. ومما يفاقم من تأثير زيادة النفقات الأمنية الناجمة عن التحولات المرتقبة في بنية الجيش حقيقة إنها تأتي في ظل عدم حدوث أي تغيير على مستوى التهديدات الاستراتيجية على إسرائيل لا سيما البرنامج النووي الإيراني ومتطلبات مواجهته وتسليح حزب الله

وتحدي حكم حماس في القطاع وإمكان اندلاع انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية. وهذا يشي بحجم التحدي الذي ينطوي عليه اضطرار الجيش لإدخال تحولات بنوية على تركيبته مع كل ما سيسفر عنه ذلك من زيادة النفقات الأمنية.

في المقابل وبناءً على تطورات المشهد العربي الراهن، نجد أن العرب هم الذين يقومون بذبح أمنهم القومي بأيديهم، لصالح الأمن القومي الإسرائيلي، على خلاف كل شعوب الدنيا التي تعمل من أجل حماية أمنها القومي ومستقبلها، فحينما تنزع الجامعة العربية الشرعية عن سورية الدولة، وتبيح الحرب عليها وتدميرها، وتتواطؤ مع الحلف الشيطاني الأميركي الصهيوني من أجل تفكيكها، فإن حصاد ذلك يكون على حساب الأمن القومي العربي ومستقبل الأمة، ولذلك أيضاً، وحينما يبتهج المبتهجون بالقصف الاسرائيلي على دمشق، فكيف يمكن أن ندين الرئيس الأميركي عندما يتحوّل العدوان الإسرائيلي الإرهابي الأخير على سورية في نظر بعض الجمقى والخونة من العرب بمنتهى البساطة إلى "حق إسرائيل في أن تعمل على حماية نفسها"، ويأتي هذا التبرير بعد سلسلة لا حصر لها ليس من الالتزامات الأمريكية بل بعد حروب أمريكية واسعة شاملة متصلة من أجل أمن الكيان، من دون أن تكثر الولايات المتحدة للأمن والحق العربيين في الدفاع عن النفس أمام الإرهاب الصهيوني.

ينقلنا هذا الإلتزام الأميركي الجديد بأمن الدولة الصهيونية مباشرة إلى جملة لا حصر لها من الأسئلة والتساؤلات الملحة دائماً على كل الأجنات العربية والدولية مثل: - لماذا يكون "أمن إسرائيل" دائماً وأبداً على قمة الأجندة السياسية والاستراتيجية الأمريكية والغربية...؟! - لماذا كل هذه الحروب الأمريكية ضد أمتنا وأوطاننا وحضارتنا وعلمنا وتقدمنا ومستقبلنا من أجل "أمن إسرائيل"...؟! - لماذا تقترف المجازر والجرائم المستمرة بالجملة والمفرق في فلسطين والعراق وسورية ولبنان... الخ، ولماذا تذبح شعوبنا دون أن يهتز للعالم جفن "من أجل أمن إسرائيل"...؟! والأهم والأخطر دائماً: لماذا يتفجّر العرب هكذا على ذبح شعوبهم وأمنهم القومي مسلوبي الإرادة والقرار والقدرة حتى على "الدفاع عن النفس"...؟! - ولماذا تنهار المناعة القومية العربية هكذا، وكأن العرب في مأساة اغريقية...؟! - بل وأخطر الأسئلة: لماذا يقوم العرب بذبح أمنهم القومي بأنفسهم "خدمة للأمن القومي الإسرائيلي"...!؟

الرئيس بوش الابن كان قد أعلن في عهده في واحد من أخطر خطاباته الحربية العدوانية "انه مستعد لاستخدام القوة العسكرية لحماية أمن إسرائيل"، ولكن في الوقت الذي أعلن فيه ذلك، كان الباحثان الامريكانيان ستيفن وولت وجون مارشهايمر قد فجرا قنبلتهما في وجه الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية حينما أكدّا: "إن إسرائيل تقف وراء الحرب على العراق"، فلنتوقف ونتذكر نحن بدورنا أيضاً بأن الحرب على العراق كانت من أجل إسرائيل...؟

في هذه العلاقة الاستراتيجية ما بين الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية كتب قطب السلام الاسرائيلي اوري افيري يقول: "العبرة من قضية تدمير العراق عام ٢٠٠٣ هي أن العلاقة الامريكية -الإسرائيلية تصل إلى ذروتها عندما تمتزج المصلحتان الامريكية والاسرائيلية فيما بينهما كوحدة واحدة، تستخدم امريكا اسرائيل للسيطرة على الشرق الاوسط وتستخدم اسرائيل امريكا للسيطرة على العالم".

ولذلك نشبت بدورنا، أنه إذا كانت هناك وراء العدوان على العراق سابقا واليوم على سورية، أهداف استراتيجية أمريكية، فإن هناك بالتأكيد بنك أهداف استراتيجية صهيونية تتعلق بالعراق وفلسطين وسورية ولبنان والمنطقة، تستند إلى أرضية عريضة من الأدبيات الأيديولوجية الدينية والسياسية الصهيونية / الإسرائيلية التي تتحدث عن "أرض إسرائيل" و /أو عن "إسرائيل الكبرى" و /أو عن "إسرائيل العظمى" و /أو عن "إسرائيل الكبرى والعظمى معاً" وكأفة أضراليل ما يسمّى بعملية المفاوضات وما يصاحبها من خداع وخيانة إنّما تثبت وتؤكد هذه الحقائق الكبيرة...!